

## الانتخابات النيابية العراقية للعام ٢٠٢١

بقلم: حسين رويوران

ترجمة: عبدالله الشاهين

أظهر إجراء الانتخابات البرلمانية العراقية المبكرة والفوضى العارمة التي أحاطت بإعلان النتائج، أنّ هذه النتائج كانت مفاجئة لمعظم الأطراف والجماعات السياسيّة، ممّا أدّى إلى عدم قبولها حتّى الآن، وأنّ تغيير قانون الانتخاب من القوائم إلى الأفراد، وتقسيم العراق إلى ٨٣ دائرة بدلاً من ١٨ دائرة، فضلاً عن إجراء الانتخابات إلكترونياً بدلاً من الانتخابات القائمة على الفرز اليدوي، كان سيؤدّي بالتأكيد إلى حدوث

تغييرٍ في الانتخابات. ولكن عندما كان تأثير ذلك التغيير في الانتخابات لصالح طرفٍ معيّن دون الأطراف الأخرى، فقد أثار ذلك الكثير من الشكوك والشبهات حول نتائج الانتخابات. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو لماذا كان الكثير من الجماعات والأحزاب السياسيّة، التي كانت قد أقرّت قانون الانتخابات الجديد، قد اعترضت على نتائج الانتخابات ودعت إلى العدّ اليدوي للأصوات؟ ولماذا لا تقوم مفوضيّة الانتخابات بالعدّ اليدوي لجميع صناديق الاقتراع رغم مرور الكثير من الوقت؟

والحقيقة أنّ إجراء انتخابات إلكترونيّة من قبل الحكومة في بغداد من دون توفير البنى التحتيّة المناسبة لذلك، لم يكن قراراً خاطئاً فحسب، بل خلق مخاطر سياسيّة وأمنيّة قد تؤدّي بالمجتمع إلى الفتنة والاقتيال الداخلي، وتدخل قوى أجنبيّة وانتهاك السيادة الوطنيّة كذلك.

لقد كان تسليم مهمّة الانتخابات والرقابة عليها إلى شركتين غربيّتين خطوةً أخرى غير مدروسة أخرجت مصير الانتخابات عن السيطرة الوطنيّة. هذا وإنّ الكتل السياسيّة البرلمانيّة العراقيّة، التي اعتبرت الانتخابات الإلكترونيّة ضماناً لعدم التزوير، قد اتّفقت جميعها الآن على العدّ اليدوي للأصوات من أجل حلّ الخلافات والاختلافات حول نتائج الانتخابات، وهذا يشيرُ إلى أنّها -حين التصويت في الانتخابات- لم تكن قد درست جميع جوانب نظام التصويت الإلكتروني ولم تكن لديها معرفة دقيقة وكاملة به. إنّ ربط النظام الانتخابي لدولةٍ ما بالفضاء الإلكتروني (أي عبر الإنترنت)، دون الخشية من أيّ شيءٍ ما، يعني الارتباط بين مراكز الاقتراع ووزارة الداخليّة العراقيّة من خلال خادم خارجي (سيرفر) مقرّه في دولة الإمارات العربيّة المتّحدة، يعني أنّ خزن البيانات في أيدي الأجانب يجعل من السهل لأولئك الأجانب التدخّل في الانتخابات الداخليّة لتلك الدولة.

في الوقت الحالي ووفقاً لقسائم الاقتراع، فإن عدد المشاركين في الانتخابات يزيد قليلاً عن تسعة ملايين عراقي من إجمالي خمسة وعشرين مليون ناخبٍ مؤهلٍ للانتخاب، إلا أن هناك ما مجموعه اثني عشر مليون صوت إلكتروني، أي وجود حوالي ثلاثة ملايين صوت إضافي في إعلان النتائج، وهذا يثير الشكوك بوجود تلاعبٍ في الانتخابات ويدعو إلى العدّ اليدوي كحلٍ للمشكلة. وحتى الإعلان الرسمي للنتائج الذي أعلنته المفوضية حول نسبة المشاركة في الانتخابات اعتماداً على الرقم الإلكتروني، وهو ٤١٪، مشكوكٌ فيه، بينما، وفقاً لإحصائيات القوائم الموجودة، كانت نسبة المشاركة ٣٦٪ أو أدنى من ذلك.

ومن أجل حلّ الإشكالات ومتابعة الشكاوى، طالبت مفوضية الانتخابات بمهلةٍ أمدها عشرة أيام لعدّ الأصوات يدوياً وإعلان النتائج النهائية، غير أن هذه المهلة قد انتهت ولم يتم الإعلان عن النتائج النهائية. يقول الخبراء في المجال



الإلكتروني (الإنترنت) إنّ الزيادة الإضافيّة في عدد الأصوات ربما حدثت بإحدى طريقتين أو كليهما، كما يلي:

الأولى أنّ رموز الدخول إلى المجال الإلكتروني (passwords)، التي أعطها أفراد مفوضيّة الانتخابات إلى مراكز الاقتراع، أصبحت -وبشكلٍ متعمّد- في أيدي جماعاتٍ سياسيّة معيّنة، ومع امتلاك المعلومات الخاصّة بأولئك الذين لم يتسلّموا بطاقات الانتخاب الإلكترونيّة ولم تكن لهم نيّة المشاركة في الانتخابات، قامت تلك الجماعات بالتصويت بدلاً عنهم وتمّ إرسال هذه المعلومات بالتوازي إلى خوادم (سيرفرات) الإمارات، وبالتالي ازدادت بالفعل أصوات مجموعة معيّنة، أو أنّ هذه العمليّة قد تمّت في الإمارات بناءً على أهداف محدّدة أو بالتنسيق مع الأطراف العراقيّة لصالح تلك الجماعة.

ولكن حسب التوافق بين الكتل السياسيّة العراقيّة، فإنّ على مسؤولي الشعب الانتخابيّة طباعة إيصالين إلكترونيين

بواسطة الطابعة الموجودة في كلّ شعبة؛ أحدهما يُحفظ في أرشيف الشعبة الانتخابيّة والآخر يُعطى للمراقبين التابعين للأحزاب، وهذا النظام يمكنه، عن طريق العدّ اليدوي، اكتشاف الأصوات الإضافيّة.

هذا وكان تغيير الحدود الإداريّة للدوائر الانتخابيّة وزيادتها من ١٨ دائرة انتخابيّة حسب المحافظات إلى ٨٣ دائرة انتخابيّة صغيرة، قد أدّى إلى إحداث الكثير من التغييرات، وقد غيرَ تقلُّصُ تلك الدوائر الأسس الانتخابيّة فتدخلت العلاقات العشائريّة والشخصيّة بصورة مباشرة في العمليّة الانتخابيّة، وخلقت هذه الظروف الكثير من المفاجآت.

وحتى الآن، لم تتمكّن مفوضيّة الانتخابات من استكمال الفرز اليدوي، وإنّما قامت فقط بفرز بعض الصناديق التي اختيرت بشكلٍ عشوائي في المناطق المحتجّ عليها، ممّا دفع قسماً من الناس إلى الاعتراض والتظاهر. وقد قامت أعداد

كبيرة من المتظاهرين بنصب الخيام والاعتصام أمام المنطقة الخضراء مطالبةً بمواصلة الفرز الكامل لجميع الأصوات.

من المؤكّد أنّ أولئك، الذين قاموا بتزوير هذه الانتخابات، كان قصدهم دفع العراق إلى الفتنة والسقوط في هاوية الحرب الأهليّة؛ ولذا، على القادة العراقيين الحذر والانتباه والسعي إلى عدم الوقوع في هذا الفخ.

إنّ إيجاد وضع تكون فيه جميع الخيارات سيئةً وأساءً، ويؤدّي إلى المواجهة والتقاتل هو الهدف الرئيسي للعدو الذي خطّط له مسبقاً، وهو بالتأكيد نتيجةً لتفاعل العدو الخارجي مع عملائه في الداخل.

لا شكّ أنّ هذه التجربة تدعو العراق والدول المستقلّة في المنطقة إلى توفير البنية التحتيّة للفضاء الإلكتروني في الداخل مستقبلاً، والسعي إلى صيانة استقلالهم من أن يصبح رهينةً بأيدي الآخرين. ومن هنا، فإنّ تجربة إيران في هذا المجال تُظهر فهم وإدراك رجالات الدولة لهذه الظواهر.

فخلال أعمال الشغب التي حدثت في إيران قبل عامين، وعندما قطعت السلطات الأمنية اتصال الإنترنت بين العملاء الداخليين والأجانب للسيطرة على هذه المؤامرة، استمرّت الشبكة المصرفية والاتصالات الإدارية الداخلية في العمل عن طريق الاستفادة من الخوادم (السيرفرات) الداخلية، وهذا يتطلب توسيع الشبكة الداخلية في المستقبل للحفاظ على الاستقلال الوطني.

وبغض النظر عن النقاشات التي تُشكك في نتائج الانتخابات واحتمال التدخل فيها، فمن الضروري إيجاد حلٍ لهذه الأزمة يمكن من خلاله إعلان النتائج النهائية، وانتخاب البرلمان المقبل، ورئيس المجلس، ورئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، وتشكيل الحكومة الجديدة بأسرع ما يمكن.

لقد كانت القوى السياسية العراقية، ما قبل الانتخابات وخاصةً في الساحة الشيعية، قد انقسمت إلى جبهتين؛ حيث اعتقدت إحدهما أنّ قوّة الحشد الشعبي هي الدعامة



الأساسية لأمن العراق وبرامج استقلاله في المستقبل، وأمّا الجبهة الأخرى، التي تدعو إلى حلّ الحشد الشعبي، فقد كانت ترى ضرورة إلغاء الثنائية في القوّات المسلّحة ودمجها في الجيش.

وممّا لا شكّ فيه أنّ هذا الموضوع يُثار، بشكلٍ أساسي، من قبل أعداء العراق، وهدفه محاولة ضرب أهم مؤسسة داعمة لأمن العراق، وهي المؤسسة التي هزمت داعش وأنهت وجوده الإقليمي. وحسب قول الشهيد الحاج قاسم سليمان، فإنّ الحشد الشعبي هو أقوى تنظيمٍ عسكريّ في المنطقة اليوم، وليس من الصواب أن تخلع الأحزاب السياسية العراقية أسلحتها وأسلحة بلادها لمجرد إرضاء الولايات المتّحدة.

على أيّة حال وبناءً على النتائج الحالية وغير النهائية، أو أيّ حلٍّ وسطٍ كان حول مسألة التوافق على نتائج الانتخابات، فقد حصلت قوّات الحشد الشعبي على ٩٦ مقعداً، أي أكثر

ممّا حصل عليه التيّار الصدري. وبعبارةٍ أخرى، أنّ عدد نواب التيّار الصدري حتّى الآن يزيد قليلاً عن ٧٠ مقعداً ويمكن أن يكون أقلّ من ذلك عند إعادة فرز الأصوات، في حين أنّ أنصار ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي، وائتلاف الفتح بزعامة هادي العامري، والأفراد المستقلين الذين يؤيّدون الحشد الشعبي يقارب عددهم ١٠٠ مقعد، ومن المحتمل أن يزيد عددهم عند إعادة فرز الأصوات.

هذا وحسب المحكمة الدستوريّة العراقيّة، فإنّ الائتلاف الأكبر في الجلسة الأولى سيتمّ تكليفه بمهمّة تشكيل الحكومة، وهذه الشروط تميل لصالح مؤيّدَي الحشد الشعبي أكثر من التيّار الصدري. وبعبارةٍ أدقّ، فإنّه رغم كلّ الجهود التي بُذلت حتّى الآن، لا يزال أنصار الحشد الشعبي لهم اليد العليا في المعادلة السياسيّة العراقيّة ولديهم القدرة على تشكيل حكومةٍ جديدة. ولكن، بالرغم من تقدّم أنصار الحشد الشعبي، فإنّ الكثير من الحريصين على العراق يعتقدون أنّ وحدة الشيعة هي الأولويّة الأولى للبيت الشيعي،



وأنّ الفائزين في الانتخابات يجب أن يتحلّوا بالإيثار  
والتضحية ويسمحوا بتشكيل ائتلافٍ من طيفي الشيعة  
كليهما لتشكيل الحكومة الجديدة.

